لجنة ري الجزيرة بالسودان

عهدت الحكومة الى لجنة مختلطة مكونة من عضو مصري وآخر انجليزي وثالث هولاندي لابداء رأيها في كيف يمكن توسيع الزراعة في الجزيرة بالسودان دون اضرار بمصالح مصر وقد مات العضو الهولاندي وقاما الاخران بالمهمة ولم يتناول بحثهما تقسيم مياه النيل بين مصر والسودان كما يتبادر للذهن — وقد قدما تقريرا عنها للحكومة نثبت ملخصه فيما يلي لأهميته :

قد رأت اللجنة ان العوامل التي تبني عليها حكمها في الموضوع قد تتغير ويتغير معها الحكم بسبب ما يمكن اتخاذه من الاعمال لزيادة ايراد النهر فاذا بنت حكمها على فرض وجود تلك الزيادة يكون حكمها طبعا خطأ فيما اذا لم تعمل تلك الاعمال ولذا قصرت بحثها على الاحوال الموجودة الآن والمنظور وجودها في بضع السنوات القادمة

وقررت اللجنة ما ترى امكان تخصيصه من مياه النهر لتوسيع مشروع ري الجزيرة وما ترى حفظه لمصر على ان يعاد النظر في الامر كل عشر سنوات أو خمسة عشرة سنة . وفي العشر السنوات الاولى قررت اللجنة انه لا يمكن تخصيص أي مياه للسودان في فصل الصيف اكثر مما تقرر في مشروع الجزيرة الحالي وحددت فصل الصيف بانه السبعة الاشهر المبتدئة في مصر في اول شهر فبراير والمنتهية في نهاية شهر اغسطس وعلى ذلك تكون كل مياه النهر الطبيعية في سبعة الاشهر المذكورة لازمة لمصر ومن حقها الانتفاع بها جميعها

واما في خمسة الاشهر الاخرى وهي اشهر الفيضان المبتدئة بشهر سبتمبر والمنتهية في نهاية شهر يناير فقد رأت اللجنة ان هناك مقداراً كبيراً من المياه في النهر لا يستعمل في الوقت الحاضر لري اراضي مصر بل ينصب في فرعي النيل الى البحر الابيض المتوسط ورأت اللجنة انه يمكن تخصيص قدر من ذلك الماء للري

في السودان وحددته على اساس ان لا يضر بالزراعة المصرية الحالية والمستقبلة سواء كانت تلك الزراعة في اراضي الري الصيفي او في اراضي حيضان الوجه القبلي . اذ لايخفى ان مياه الفيضان وان كانت لا تستعمل كلها في الري في مصر الا انه لو اخذ منها مقدار عظيم في السودان لأثر ذلك على مناسيب النهر في مصر وزاد صعوبة ري الحيضان ولذا حددت اللجنة مقدار ما يؤخذ من ذلك الماء في فصل الفيضان بحيث لا يزيد التأثير الناشيء عنه على مناسيب النهر في الصعيد في فصل الفيضان باكثر من خفضها سنتيمتراً واحداً او اثنين او ثلاثة على الاكثر حسب السنوات المختلفة

ورأت اللجنة ان هـذه المقادير الاضافية من المياه لا يشرع في اخذها كلها فوراً بل يكون اخذها متزايداً تدريجياً ومبتدئاً بعد اربع سنوات من تاريخه بحيث لا تؤخذ كل الكمية الاضافية المشار اليها قبلا الا في السنة العاشرة

ولا يتجاوز ما خصصته اللجنة من مياه الفيضان للسودان في الشهور الخمسة المذكورة مع اضافته لما سبق تخصيصه لمشروع الجزيرة حتى الآن جزءاً من ٢٥ جزءاً مما ينصب الآن في البحر الابيض من فرعي النيل

وتناولت اللجنة السنوات التي قد يجيء فيها التحاريق مبدرة جداً عن المعتاد فلا يكون في النهر في النصف الاخير من شهر يناير ما يكفي من الماء لسهولة الملاحة في مصر . وقررت اللجنة انه في مثل تلك السنوات تمنع المياه المقررة عن السودان في النصف الاخير من شهر يناير ويحتفظ بها كلها لمصر

وقررت اللجنة ايضا انه في جميع السنوات يجب الاحتفاظ بمياه النيل جميعها لمصر من تاريخ فتح الترع بعـد قفلها للتطهيرات الشتوية سواء أخذت مياه النهر كلها في الترع او ترك جانب منها ينصب الآن في البحر الابيض لان ذلك الانصباب مؤقت ويقل تدريجياً او ينقطع نهائيا كلما اتسعت الزراعة الصيفية في القطر المصري

وذيل التقرير بخلاصة تثبت ملخصها فيما يلي :

تختص مصر بكل الماء الذي يجري جرياً طبيعيا في النيل الازرق عند سنار من ١٩ يناير الى ١٥ يوليو مع مراعاة ما منح قبـلا من حقوق الري بالآلات الرافعة في السودان

وان يسمح بأخذ الماء بترعة الجزيرة الكبرى من ماء النيل الجاري فيه من

١٦ يوليو بشرط ان يكون مقدار الماء الجاري في النيل الأزرق عند سنار والنيل الابيض عند الملاكال قد بلغ في الايام الخمسة السابقة ١٦٠ مليون متر مكعب في اليوم الواحد

وبعد ذلك يجوز ان يزيد ما يسيل بترعة الجزيرة زيادة تدريجية من اول اغسطس الى ٣٠ نوفمبر بمعدل ١٦٨ مترا مكعباً في الثانية من ١ دسمبر الى ٣١ منه بمعدل ١٦٠ متراً مكعباً في الثانية بشرط انه في كل سنة يكون تصرف النيل فيها عند اصوان أقل من ٤٧٠٠ مليون متر مكعب لا يؤخذ الا ٨٠ متراً في الثانية في طول شهر ديسمبر ويؤخذ الفرق من النهر الطبيعي الى تاريخ يكون قبل نهاية الشهر بثلاثة ايام

لا يجوز ان تأخذ ترعة الجزيرة طول شهر يناير اكثر من الكميات المنصوص عليها في كتاب ضبط النيل أي ثمانين مترا مكعبا في الثانية من اول يناير الى ١٥ منه و٥٢ متراً مكعباً في الثانية من ١٦ الى ١٨ منه وتكون الجملة ١١٧ مليون متر مكعب

أما ملء خزان سنار الى المستوى المطلوب من مد ترعة الجزيرة بالماء الكافي الى ان يصل الماء فيه الى منسوب الخزن المطلوب فيجب ان يتم في شهر نوفمبر كما نص عليه قبلا بكتاب ضبط النيل

أما كل الماء الذي يرفع من النيل في السودان بالآلات الرافعة فيحسب على حساب خزان سنار بعد ٣١ دسمبر أي ان ما ترفعه الآلات الرافعة كذلك يجب ان تعطى مصر ما يساويه من الماء المخزون بخزان سنار ويجب ان يدار خزان سنار على منوال بحيث يخزن فيه من الماء ما يكفي لتسديد هذا المقدار لمصر

وبعد انقضاء شهر فبراير لا يسمح بالري الصيفي في السودان الا في الاراضي التي صودق على اروائها كذلك من قبل

وترى اللجنة انه يجب في المستقبل ان يعاد النظر من حين الى حين في الامور التي تناولها تقريرها وعندها انه من الضروري جداً احترام حقوق الري التي تكون مقررة عند اعادة النظر في هذه الامور وخصوصا ان لا يأخذ السودان من شهر يناير من ماء النيل الجاري سوى ماهو مقرر للآلات الرافعة فيها الآن وهو يقدر بمئة وسبعة عشر مليون مكعب اما سائر حاجات السودان الى الماء الى شهر يوليو فيجب ان يأخذها السودان من الماء الذي يخزن فيه

ونوه التقرير بان ارتقاء مصر المقبل قد يقتضي بناء اعمال هندسية في السودان والبلدان المجاورة له